

تأثير صدمات أسعار النفط على النمو الاقتصادي - دراسة قياسية عن حالة الجزائر -

The impact of oil price shocks on economic growth - Econometric study on the case of Algeria-

عيوني جلييلة¹، بن عزة محمد²

¹المركز الجامعي مغنية - الجزائر - مخبر LEPESE ، djalilaayouni@gmail.com

²المركز الجامعي مغنية - الجزائر - مخبر LEPESE ، benazza.mohammed@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2024/01/26

تاريخ القبول: 2023/10/19

تاريخ الاستلام: 2023/06/21

ملخص:

تبحث هذه الدراسة في آثار صدمات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر، لتحليل العلاقة خلال الفترة 1990 الى 2021 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL. أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة من خلال اختبار الحدود ARDL، كشفت تقديرات النموذج عن وجود تأثير إيجابي لأسعار النفط على النمو الاقتصادي في المدى الطويل وتأثير سلبي على المدى القصير، مع ارتفاع أسعار النفط يزيد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في المدى الطويل وينخفض في المدى القصير، أو وضحت النتائج أن باقي المتغيرات لا تؤثر في النمو الاقتصادي على المدى الطويل، في حين يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر والنفقات العامة سلبا على النمو الاقتصادي ويتأثر هذا الأخير بالإيجاب عند ارتفاع سعر الصرف في المدى القصير.

الكلمات المفتاحية: صدمات أسعار نفط، نمو اقتصادي، جزائر، نموذج ARDL.

تصنيف JEL: Q43، O11، F43

Abstract:

This study examines the effects of oil price shocks on economic growth in Algeria, to analyze the relationship during the period 1990 to 2021 using the selfwaring model of distriduted slowdown ARDL.

The results of the study showed a common integration relationship between the ARDL boundary test, The model's estimates revealed a positive impact of oil prices on economic growth in the long term and a negative impact in the short term, as oil prices rise, per capita GDP increases in the long term and decreases in the short term, the results showed that the rest of the variables do not affect economic growth in the long term, while foreign direct investment and public expenditures negatively affect economic growth and the latter positively affects the appreciation of the exchange rate in the short term.

Keys words: Oil Price Shoks, economic growth, Algeria, ARDL Model.

JEL classification codes: F43, O11, Q43

المؤلف المرسل: عيوني جلييلة، الإيميل: djalilaayouni@gmail.com

تمهيد:

يعدُّ النفط الخام السلعة المسيطر في السوق العالمية، حيث اعتُبرت هذه السلعة لفترة طويلة مصدرًا رئيسيًا للعمالات الأجنبية، أصبح النفط الخام المصدر الرئيسي للعمالات الأجنبية في اقتصادات الدول الأفريقية المنتجة للنفط (Olayungbo & Umechukwu, 2022)، وتعتبر الجزائر بعد ليبيا ونيجيريا واحدة من الدول الرئيسية في شمال إفريقيا في إنتاج وتصدير النفط، تُظهرُ الإحصاءات أن إنتاج النفط يُسهم بنسبة تتراوح بين 95% من قيمة صادرات الجزائر وازيد من 60% من إيرادات الميزانية وما يقارب 45.7% من الناتج المحلي الإجمالي حيث تعتمد الجزائر بشدة على الإيرادات النفطية لتحقيق المشاريع التنموية، حيث سمح الارتفاع المستدام لأسعار النفط في السوق العالمية في العقد الماضي على خلاف التقلبات الهائل بسبب أزمة كوفيد-19- وحرب أوكرانيا وروسيا خلال السنوات الأخيرة بتحسين في المؤشرات الاقتصادية الكلية نتيجة لعائدات النفط والغاز الهائلة ما ساهم في ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بسبب ارتفاع عائدات النفط والانفاق الحكومي وتحقيق النمو الاقتصادي ولكن يبقى هذا النمو غير مستدام لأنه مرهون بتقلبات أسعار النفط وصددمات أسعار النفط العالمية كالصدمة العكسية في 1986 التي أسفرت عن تراجع في النمو الاقتصادي 1.19% كمتوسط سنوي للفترة من 1986-1998 ثم تليها ارتفاع حاد في 1999 ساهم في الانتعاش الاقتصادي وبرامج لدعم النمو الاقتصادي رغم أنها حققت أفاق نمو محسوسة وتحسن في المؤشرات الاقتصادية إلا أنها تظل مرهونة تطورات أسعار النفط (Dahmani et al, 2020)، وانحياز الحاد لأسعار النفط بسبب زيادة العرض في 2014 التي اعقبها تبعات اقتصادية مزرية وانخفاض في الاحتياطات الدولية وتبطؤ حاد في النمو الاقتصادي ب1.6% في 2017 (FMI, 2018)، العديد من الدراسات اشارت الى ان اغلبية البلدان المنتجة للنفط كالجزائر تعاني من علة المرض الهولندي حيث تتدفق الإيرادات النفطية الى الاقتصاد من خلال قناة الانفاق الحكومي والذي يتركز في الغالب على القطاعات غير منتجة (Lacheheb & Sirag, 2019)، فمنذ 60 عاما لازالت للاقتصاد الجزائري خصائص الاقتصاد الريعي ومرتبطة بالأثار السلبية للعبة الموارد ووفقا لذلك فإن أي تغيير في أسعار النفط له تأثير حتمي على متغيرات الاقتصاد الكلي وخاصة الناتج المحلي الإجمالي أحد المؤشرات الأساسية للاقتصاد الكلي. من هذا المنطلق يمكن طرح الإشكالية الأساسية:

ما مدى تأثير صدمات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة ما بين 1990-2021؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على إشكالية الدراسة وضعنا الفرضيات التالية:

- يتأثر النمو الاقتصادي في الجزائر بصددمات أسعار النفط خاصة على المدى الطويل.
- يعاني الاقتصاد الجزائري من علة المرض الهولندي نظرا لاعتماد اقتصاده على الموارد النفطية.

أهمية الدراسة:

تتمن أهمية هذه الدراسة في تقديم مساهمات جديدة في الجانب النظري وآخر التطورات الاقتصادية التي طرأت على الاقتصاد الجزائري في ظل تغيرات أسعار النفط، وإبراز أحدث الأدبيات التي تناولت هذا الموضوع. إضافة الى اعتماد الاقتصاد الجزائري على الإيرادات النفطية لتمويل الميزانية وتحقيق النمو الاقتصادي التي هي عرضت لتذبذب أسعار النفط، لذا فإن صدمات أسعار النفط تؤثر بشكل كبير على النمو الاقتصادي في الجزائر وعلى عدة نواحي اقتصادية كالإنفاق الحكومي والمشاريع التنموية، التوازن المالي والتضخم وسعر صرف العملة هذا ما يبرز أهمية سياسة التنوع الاقتصادي كآلية لفك التبعية للنفط.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى تحليل أثر الصدمات النفطية على النشاط الاقتصادي في الجزائر من خلال تركيز على النمو الاقتصادي، وتتبع كيف يتأثر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بصدمات أسعار النفط من 1990 الى 2021 على المدى القصير والمدى الطويل.

منهجية الدراسة:

نعتمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي في الجانب النظري بالتطرق لتحديات النمو الاقتصادي في ظل التطورات الأخيرة ودور استراتيجيات التنويع الاقتصادي لتخفيف من حدة الصدمات، بالإضافة الى المنهج التجريبي بالاعتماد على الأدوات الكمية والأساليب التحليلية والقياسية ونموذج الانحدار الذاتي للمتباطئات الموزعة (ARDL).

الدراسات السابقة:

لقد أثار الأهمية الكبيرة للنفط الخام في الاقتصاد العالمي اهتماماً واسعاً بين الباحثين والاقتصاديين، حيث أجريت العديد من الدراسات على الاقتصاديات المستوردة للنفط والمصدرة للنفط سوف نتطرق في بحثنا لأحدثها:

- هدفت دراسة (Faqe Mahmood , Ali, & Ali, 2023) الى التنبؤ بأسعار النفط وتأثيراتها على النمو الاقتصادي باستخدام نموذج GM(2.1) وبيانات شهرية من أكتوبر 2020 الى سبتمبر 2022 توصلت الدراسة الى ان هذا النموذج هو الأمثل لالتقاط ديناميكيات سوق النفط العراقي أيضا يسهم قطاع البترول في حوالي 85% من إيرادات الموازنة و 99% من إيرادات التصدير، بالإضافة إلى مساهمته بنسبة 42% من الناتج المحلي الإجمالي في العراق، حيث تتأثر جميع الأنشطة الاقتصادية في العراق بتغيرات أسعار النفط.
- حاول (Ali, Murshed, & Papyrakis, 2023) دراسة الاعتماد على النفط في الاقتصاد السوداني والعلاقة بين العائدات النفطية وتنويع الصادرات والنمو الاقتصادي باستخدام نموذج VAR، تم تضمين بيانات للفترة التي تلت الزيادة النفطية في السودان، والتي تزامنت مع انخفاض كبير في الاعتماد على النفط بينت النتائج عدم وجود تأثير للاعتماد على النفط على النمو الاقتصادي وهذا ما يتعارض مع فرضية لعنة الموارد.
- تناولت دراسة (Miamo & Achuo, 2022) فرضية لعنة الموارد في إفريقيا جنوب الصحراء، وركزت على علاقة سعر النفط الخام والنمو الاقتصادي في 32 دولة خلال فترة زمنية تمتد من عام 1980 إلى عام 2017. استخدمت التقنية الإحصائية لتقدير الانحدار الذاتي VAR، وأظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي كبير لأسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي في المدى القصير والمدى الطويل. وبالرغم من ذلك، فإن تقسيم اللوحة إلى مصدرين صافين للنفط ومستوردين له، أظهرت نتائج مصدري النفط الصافي تأثيراً إيجابياً وسلبياً لأسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي في المدى القصير والطويل، مما يدعم فرضية لعنة الموارد. وبالإضافة إلى ذلك، يشير البحث إلى أهمية التنويع الاقتصادي وزيادة الاستثمار في رأس المال البشري لتعزيز النمو الاقتصادي في المنطقة، وتحسين كفاءة العائدات ومكافحة الفساد في قطاع النفط.
- تبحث دراسة (Kriskkumar, Naseem, & Azman-Saini, 2022) في التأثير الغير متماثل لأسعار النفط على النمو الاقتصادي لدولة صغيرة مصدرة للنفط ماليزيا للفترة 1981-2017 باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL ونموذج الإبطاء الموزع غير خطي NARDL أظهرت النتائج أن تقلبات أسعار النفط تؤثر على النمو الاقتصادي بشكل غير متكافئ، من المحتمل أن يؤدي تجاهل اللاخطية الى نتائج غير دقيقة، يسهم التقلب في سعر النفط سواء بالزيادة أو النقصان في تعزيز النمو الاقتصادي في ماليزيا نظرا لكفاءة الحكومة الماليزية في التعامل مع الصدمات النفطية، ماليزيا تتعامل مع التغيرات في أسعار النفط بمرونة تجعلها تستفيد منها بكفاءة.

- تحقق دراسة (ADAM & USMAN, 2022) في تأثير كل من أسعار النفط وإنتاج النفط على النمو الاقتصادي في نيجيريا لبيانات الفترة من 1989 إلى 2020 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي الموزع ARDL وجدت الدراسة أثر إيجابي لأسعار النفط على النمو الاقتصادي على المدى القصير والطويل عندما يرتفع سعر النفط يزداد الناتج المحلي الإجمالي، ولكن إنتاج النفط يسبب تأثيرًا سلبيًا على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المدى القصير ويكون ضئيلًا على المدى الطويل هذا ما يدعو إلى تحسين كفاءة إنتاج النفط بوسائل أكثر نجاعة.
- يستكشف بحث (Rodríguez-Benavides et al, 2022) أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في القطاعات الاقتصادية (الزراعة، الصناعة، الخدمات) في المكسيك من خلال نموذج الانحدار الذاتي ونموذج الانحدار الذاتي المعمم المشروط المرونة المتغيرة VAR-GARCH تبين النتائج أن عدم اليقين يؤثر بشكل مختلف على القطاعات، حيث لا يؤثر على القطاع الأولي ويؤثر سلبًا على القطاع الثانوي وهناك نتائج متباينة في القطاع الثالث. كما تظهر الدراسة أن الصدمات الإيجابية والسلبية في أسعار النفط لها تأثير غير متكافئ على النمو الاقتصادي في المستوى القطاعي للمكسيك.
- قام (Elneel & AlMulhim, 2022) بتحليل كيفية تأثير صدمات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية وفق رؤية مستقبلية للاعتماد على النفط 2030 للفترة من 1969 إلى 2019 باستخدام الجمع بين تقنية VECM و ARDL على المدى القصير والطويل كشفت الصادرات الغير نفطية التأثير الإيجابي على النمو الاقتصادي والتي تحقق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 على عكس صدمات أسعار النفط والاستثمار الأجنبي والاستثمار المحلي التي تأثر سلبًا على النمو الاقتصادي على المدى الطويل يجب تركيز القادة السياسيين على تعزيز الصادرات غير النفطية وتنويع الاقتصاد يساعد على تجاوز تأثيرات انخفاض أسعار النفط وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام في المستقبل، وفقًا لرؤية 2030. يتعين أيضًا تحسين الإنتاجية والإنتاج وتطوير سياسات فعالة لتحقيق الأهداف وزيادة التنافسية والتوجه نحو الأسواق العربية والأفريقية والآسيوية.
- هدفت دراسة (Babuga & Naseem, 2022) إلى استكشاف العلاقة بين تغيرات أسعار النفط والنمو الاقتصادي في المدى الطويل في البلدان المصدرة للنفط جنوب الصحراء باستخدام التقديرات الديناميكية IPMG بينت وجود عتبة بين زيادة أسعار النفط والنمو الاقتصادي لهذه الدول، انخفاض أو الزيادة فوق مستوى العتبة لأسعار النفط تؤثر بالسلب على النمو الاقتصادي بعلاقة غير خطية، وللدول من تقلبات الاقتصادات وعدم اليقين بشأن سعر النفط، يجب عليها التنويع الاقتصادي وتوفير واستثمار فائض عائدات النفط في الأوقات التي تشهد فيها ارتفاعًا في أسعار النفط.
- ساهمت دراسة (Ikechi & Anthony, 2020) لتحليل أثر صدمات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في نيجيريا، في المدى القصير تشير نتائج الاختبارات بأن تغيرات أسعار النفط لها تأثير قوي على النمو الاقتصادي، ووجود علاقة غير مستقرة بين صدمات أسعار النفط والنمو الاقتصادي في نيجيريا على المدى الطويل، هناك تقلبات عشوائية للصدمة النفطية على النمو الاقتصادي لدولة مصدرة للنفط نيجيريا.
- ابرزت دراسة ل (Dahmani et al, 2020) الاثار غير متماثلة لصدمة أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر بتطبيق نموذج التأخر الموزع غير خطي NARDL وجود علاقة غير خطية بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل، إلى أن تأثير صدمات النفط الإيجابية على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يكون أكبر من تأثير الصدمات السلبية في الجزائر. ومع ذلك، فإن النتائج تظهر أن تأثير هذه الصدمات يكون ضعيفًا في المدى القصير على النمو الاقتصادي. علاوة على ذلك، يتضح من الدراسة أن الإيرادات الحكومية تؤثر بشكل أكبر على النمو الاقتصادي من الإنفاق الرأسمالي.

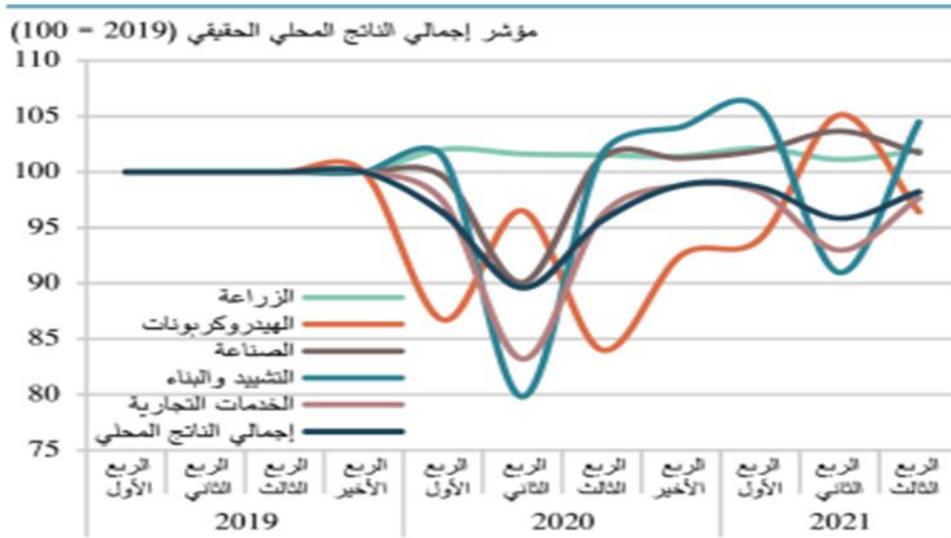
وبالنظر إلى هذه النتائج، يوضح الباحثون ضرورة تنويع مصادر الدخل لتحقيق الاستدامة الاقتصادية، وهذا يمكن أن يتم عن طريق تطوير مصادر دخل أخرى بجانب النفط، وذلك قبل التركيز على زيادة الإنفاق الحكومي.

- بحثت دراسة (Benramdane, 2017) في تقلبات أسعار النفط وتأثيراتها على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج VAR للفترة من 1070-2012 أشار الباحث إلى أن تأثير تقلب أسعار النفط السلبي يعوض التأثير الإيجابي للطفرة النفطية، مما يجعل انعدام الاستقرار في أسعار النفط هو المسؤول عن ظاهرة "لعنة الموارد" في الجزائر. ساهمت دراستنا في إثراء الأدبيات من خلال دراسة أثر صدمات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في دولة مصدرة للنفط الجزائر باستخدام نموذج ARDL الذي يدرس الأثر الطويل والقصير الأجل ويأدرج عدة متغيرات اقتصادية كلية.

1- دور سياسات التنويع الاقتصادي في التخفيف من تأثير صدمات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري:

لا تزال صناعة النفط والغاز الطبيعي من أهم القطاعات الاقتصادية في الجزائر، إذ يمثل نحو 19% من إجمالي الناتج المحلي وحوالي 94% من الصادرات، ونحو 40% من الإيرادات الحكومية للفترة من 2015 إلى 2020، حيث ساهم تراجع الاستثمارات على مدى السنوات الماضية إلى انخفاض إنتاج النفط وحجم الصادرات، في عام 2015 قدر متوسط عجز الميزانية العامة 11% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ادي إلى عدت تبعات اقتصادية حيث انخفض متوسط النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي للفترة 2017-2019 إلى 1.1% ، وعلى الرغم من تفاقم تحديات النمو الاقتصادي بسبب الركود الذي اسفرت عنه الصدمة المزروجة لجائحة كورونا وانحيار أسعار النفط، مما عزز زخم الإصلاح ، اتخذت الحكومة الجزائرية عدة إجراءات لتنويع الاقتصاد ونهوض بالقطاعات الأخرى على راسها الصناعة الغذائية، وإصدار قانون جديد للمحروقات لجذب الاستثمار الأجنبي إضافة إلى رفع القيود على الملكية الأجنبية للشركات المحلية وتتضمن الأولويات التنموية للحكومة وإعلان خطة عمل في سبتمبر 2021 والتحول إلى نموذج نمو اقتصادي وتوفير مناصب الشغل بقيادة القطاع الخاص ضمن عدة سياسات كترشيد الانفاق العام وتقليص الواردات مقابل الرفع من الصادرات غير الهيدروكربونية وتحسين بيئة الأعمال (البنك الدولي ، 2022 ، صفحة 1)، في الربع الأول من عام 2021، حقق الناتج المحلي الإجمالي تحسناً بعد الانكماش الذي بلغ 4.9% في عام 2020. تم تحقيق هذا التحسن بفضل زيادة إنتاج النفط الخام من قبل منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)، مما أدى إلى زيادة صادرات النفط ورفع تدابير الإغلاق الناتجة عن جائحة كوفيد-19. وارتفع الناتج المحلي الإجمالي إلى مستويات الربع الأول من عام 2019، مع استعادة القطاعين البناء والصناعة بوتيرة أكبر من قطاع الخدمات (البنك الدولي، 2021، صفحة 146)، حيث عرف القطاع غير نفطي انتعاشاً ملحوظاً في النصف الثاني من سنة 2020 من خلال انتعاش النشاط الاستثماري وقطاع البناء في حين انكمش الناتج المحلي الإجمالي في النصف الأول من سنة 2021 بسبب التراجع في قطاع البناء والخدمات (الشكل 1).

الشكل رقم 1: مكونات إجمالي الناتج المحلي للجزائر.



المصدر: تقرير البنك الدولي 2022 (<https://thedocs.worldbank.org/>)

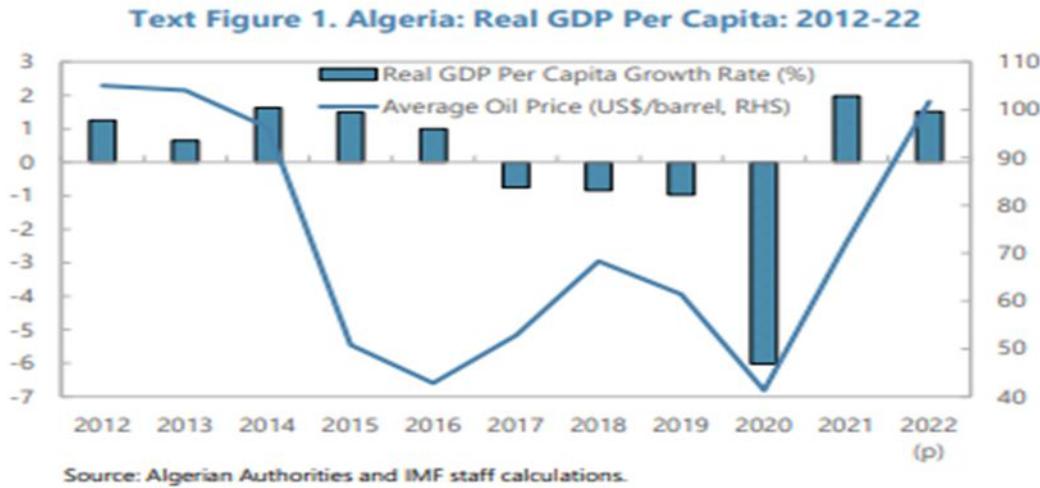
انتعش الاقتصاد العالمي وارتفعت عائدات الجزائر من الصادرات إثر زيادة أسعار النفط بعد جائحة كوفيد 19 والصراع العسكري في أوكرانيا، عاد الناتج المحلي الإجمالي غير هيدروكربوني إلى المستوى الذي كان عليه قبل الجائحة في نهاية سنة 2021 مدفوعاً بانتعاش قطاع الهيدروكربونات والخدمات مع تباطؤ في النشاط الزراعي وقطاع الصناعة، عرف النصف الأول من عام 2022 أيضاً انتعاشاً مدفوعاً بزيادة في إنتاج النفط وارتفاعاً في أسعارها والانتعاش المستمر في قطاع الخدمات والجزئي في نشاط الزراعة.

يتعرض الاقتصاد الجزائري لمخاطر رئيسية تهدد النمو الاقتصادي وتحدث اختلالات في الاقتصاد الكلي ناجمة عن الصدمات النفطية مما يستدعي تسريع عجلة الإصلاح الهيكلي ودعم القطاع الخاص خاصة ضمن حالة عدم اليقين في تقلبات أسعار النفط في إطار تسريع وثيرة الانتعاش خارج قطاع المحروقات والحد من اعتماد الجزائر على القطاع النفطي والتنويع الاقتصادي من أجل تحقيق النمو المستدام (البنك الدولي، يناير 2022، صفحة 1)، هذا ما يؤكد علة المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري، حيث أوضح (شكوري، 2012) تراجع كبير في القطاع الصناعي والفلاحي وبعض سيمتات المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري بسبب البيروقراطية وبطء الإصلاحات الهيكلية، من خلال متغيرات السياسة المالية Dahmani et al أشار إلى الحاجة إلى تنويع الدخل لضمان استدامته نظراً لأن الإيرادات الحكومية لها تأثير أكبر من الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي بتوجه نحو جدية لتنويع الاقتصاد الحقيقي.

2- التطورات الأخيرة وتحديات النمو الاقتصادي في ظل ارتفاع أسعار النفط:

يعيد الوضع الحالي التأكيد على أهمية تطوير القدرة على التحمل وتنويع الاقتصاد لمواجهة الصدمات النفطية المعاكسة المستمرة منذ عام 2014، حيث ساهمت في إضعاف النشاط والنمو الاقتصادي للبلاد ونقص الاحتياطات، توفر الأسعار المرتفعة نسبياً للهيدروكربونات في الآونة الأخيرة فرصة على المدى المتوسط، جنباً إلى جنب مع ظهور أسواق تصدير جديدة، لإعادة بناء المخزونات الاحتياطية في إطار السياسات الاقتصادية والإصلاحات الهيكلية دفعت للنمو الاقتصادي الشامل.

الشكل رقم 2: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي -الجزائر 2012-2022-



المصدر: INTERNATIONAL MONETARY FUND، 2023، p: 7

<file:///C:/Users/ra/Downloads/1DZAEA2023001.pdf>

في سنة 2022 ساهم التحسن الكبير في شروط التجارة في دعم الانتعاش الاقتصادي، حيث عرف الناتج المحلي الإجمالي خلال سنة 2021 ارتفاعا بنسبة 3.4% بفعل القطاع النفطي وقطاع الصناعة والبناء في حين قدر نمو الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني تحسنا نوعا ما مقارنة بانخفاض بلغ 4.1% سنة 2020 متأثرا بضعف الخدمات والإنتاج الزراعي جراء العوامل المناخية والجفاف متزامنا مع انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي النفطي اثر الانخفاض الحاد في أسعار النفط (الشكل 2)، لكن سرعان ما شهد تطورا ملحوظا في بداية سنة 2022 بمقدار 2.9% مدفوعا بالاستهلاك وتوسع الإنتاج الزراعي، لأول مرة في سنة 2022 يسجل حساب الميزان التجاري فائضا قدر ب9.10 مليار دولار أمريكي مند عام 2013، في 2021 انخفض العجز ب2.8% من اجمالي الناتج المحلي الإجمالي نتيجة زيادة أسعار الهيدروكربونات (Fonds monétaire internationale, 2023, p. 8) وانتعاش نوعا ما في الواردات التي عرفت تراجعا اثر اتباع الحكومة سياسة تقليص الواردات وانخفاض سعر الصرف وتراجع الاستثمارات وسط ارتفاع شديد لمعدل التضخم لم يسبق له مثيل مند 25 عاما في النصف الأول من عام 2021 في اطار اصلاح هيكلية يقوده القطاع الخاص (البنك الدولي، 2021، صفحة 2)، ومن المتوقع أن يتسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي غير هيدروكربوني الى نحو 3.2% مدعوما بانتعاش في عدة قطاعات (الزراعة، الخدمات، الصناعة والبناء) نحو اقتصاد متنوع ونمو مستدام على غرار انخفاض في نمو الناتج المحلي الإجمالي لقطاع النفط والغاز، تبقي تغيرات أسعار المواد الهيدروكربونية من أهم المخاطر التي تواجه النمو الاقتصادي المستدام إضافة الى العوامل المناخية في السنوات الأخيرة، لكن تبقي اراء السلطات الجزائرية إيجابية حول الإصلاحات الهيكلية وتوجه نحو نمو اقتصادي على المدى المتوسط في ظل تحديات متنوعة -9- Fonds monétaire internationale, 2023, pp.

3- أثر صدمات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر 1990-2021- وفق دراسة قياسية -

3-1- البيانات والمنهجية:

3-1-1- وصف البيانات:

تبحث هذه الورقة في تأثير صدمات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر، باستعمال بيانات سنوية للفترة الممتدة 1990-2021 لمتغيرات التالية:

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي "GDP-PC" بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي، سعر النفط العالمي بالدولار الأمريكي "OP"، معدل التضخم باستخدام مؤشر أسعار المستهلك "INF"، صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (% الناتج المحلي الإجمالي) "FDI"، سعر الصرف الرسمي "REXO"، النفقات العامة (% من الناتج المحلي الإجمالي) "EXP"، البيانات من موقع macrotrends وموقع البنك الدولي، تم استخدام هذه البيانات لعدة اعتبارات من بينها تنوع الصدمات النفطية بين إيجابية وسلبية إضافة الى تضمنها الصدمة النفطية العكسية 2020 الناتجة عن وباء كوفيد -19- وباعتبارها أحدث البيانات التي تم التوصل إليها.

الجدول رقم 1: الاحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة

	<i>GDP-PC</i>	<i>OP</i>	<i>INF</i>	<i>FDI</i>	<i>REX</i>	<i>EXP</i>
<i>Mean</i>	2.496875	49.71156	8.559418	0.821053	72.83947	16.68948
<i>Median</i>	3.100000	43.54500	4.654329	0.796485	73.10710	16.77551
<i>Maximum</i>	7.200000	111.5700	31.66966	2.033266	135.0641	21.56035
<i>Minimum</i>	-5.100000	12.76000	0.339163	-0.324012	8.957508	11.23158
<i>Std. Dev</i>	2.436217	31.61025	9.179278	0.617818	30.93869	2.789641

المصدر : من إعداد الباحثة باعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

نلاحظ من خلال الجدول السابق وجود تقلبات في جميع متغيرات الدراسة خلال الفترة الدراسة، كانت حادة بالنسبة لمتغير OP حيث بلغت أقصى قيمة \$111.5700 وأدنى قيمة له \$12.76000، و متغير REX تراوحت بين قيمتي 135.0641 و 8.957508.

3-1-2- المنهجية:

تم الاعتماد في دراستنا على منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) وهو نموذج ديناميكي خطي يدرس أثر عدة متغيرات مستقلة (X_t) على متغير تابع (Y_t)، المقترح والمطور من قبل Pesaran and Shin (1995)، ميزة هذا الاختبار أنه يمكن اجراءه عندما تكون المتغيرات مستقرة عند المستوى أو عند الفروق الأولى، بشرط ألا تكون مستقرة عند الفرق الثاني، في حالة السلاسل الزمنية القصيرة نموذج (ARDL) يعطي نتائج أفضل، كما يتيح عدد كافي من فترات الإبطاء المثلي، وفق صيغة ARDL التالي:

$$GDP-PC = f(OP, INF, FDI, REXO, EXP)$$

$$\begin{aligned} \text{GDP-PC}_{t-1} = & B_0 + \sum B_1 \Delta \text{GDP}_{t-1} + \sum B_2 \Delta \text{OP}_{t-1} + B_3 \Delta \text{INF}_{t-1} + B_4 \Delta \text{FDI}_{t-1} \\ & + B_5 \Delta \text{REXO}_{t-1} + B_6 \Delta \text{EXP}_{t-1} + \alpha_1 \text{GDP-PC}_{t-1} + \alpha_2 \text{OP}_{t-1} + \alpha_3 \text{INF}_{t-1} \\ & + \alpha_4 \text{FDI}_{t-1} + \alpha_5 \text{REXO}_{t-1} + \alpha_6 \text{EXP}_{t-1} + \varepsilon_t \end{aligned}$$

حيث: Δ تشير الى الفروق من الدرجة الأولى، B_1, B_2 تمثل معاملات العلاقة القصيرة الأجل، α_1, α_2 هي معاملات العلاقة الطويلة الأجل.

3-2- النتائج التجريبية ومناقشتها:

3-2-1- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

من أجل دراسة استقرارية السلاسل تم الاعتماد على اختبار Augmented Dickey-Fuller (ADF)، واختبار Philips-Perron، عند درجة معنوية 5%، يتم عرض النتائج في الجدول رقم 2 والجدول رقم 3، وفق مايلي:

$|t_{tab}| > |t_{cal}|$ (عدم استقرار السلسلة الزمنية)، $|t_{tab}| < |t_{cal}|$ (السلسلة الزمنية مستقرة).

الجدول رقم 2: نتائج اختبار استقرارية (ADF) Augmented Dickey-Fuller

عند الفروق الأولى				عند المستوى				المتغيرات
Result	Prob	ADF test statistic	Test critical values	Result	Prob	ADF test statistic	Test critical values	
مستقرة	0.0002	-5.202914	-2.963972	غير مستقرة	0.7487	-0.977737	-2.960411	GDP-PC
مستقرة	0.0003	-5.053381	-2.963972	غير مستقرة	0.5399	-1.460376	-2.960411	OP
مستقرة	0.0001	-5.542031	-2.963972	غير مستقرة	0.4506	-1.640513	-2.960411	INF
مستقرة	0.0000	-5.778136	-2.967767	غير مستقرة	0.0668	-2.821804	-2.960411	FDI
مستقرة	0.0306	-3.800183	-3.568379	غير مستقرة	0.8495	-0.630401	-2.960411	REXO
مستقرة	0.0020	-4.309006	-2.963972	غير مستقرة	0.4406	-1.660795	-2.960411	EXP

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على برنامج Eviews12

الجدول رقم 3: نتائج اختبار استقرارية (PP) Phillips Perron

عند الفروق الأولى				عند المستوى				المتغيرات
Result	Prob	PP test statistic	Test critical values	Result	Prob	PP test statistic	Test critical values	
مستقرة	0.0002	-5.201975	-2.963972	غير مستقرة	0.7202	-1.055994	-2.960411	GDP-PC
مستقرة	0.0003	-5.007330	-2.963972	غير مستقرة	0.5266	-1.487306	-2.960411	OP
مستقرة	0.0001	-5.565272	-2.963972	غير مستقرة	0.4697	-1.601817	-2.960411	INF

مستقرة	0.0000	-8.389388	-2.963972	غير مستقرة	0.0891	-2.678610	-2.960411	FDI
مستقرة	0.0063	-3.857095	-2.963972	غير مستقرة	0.8229	-0.736034	-2.960411	REXO
مستقرة	0.0036	-4.082019	-2.963972	غير مستقرة	0.3868	-1.771881	-2.960411	EXP

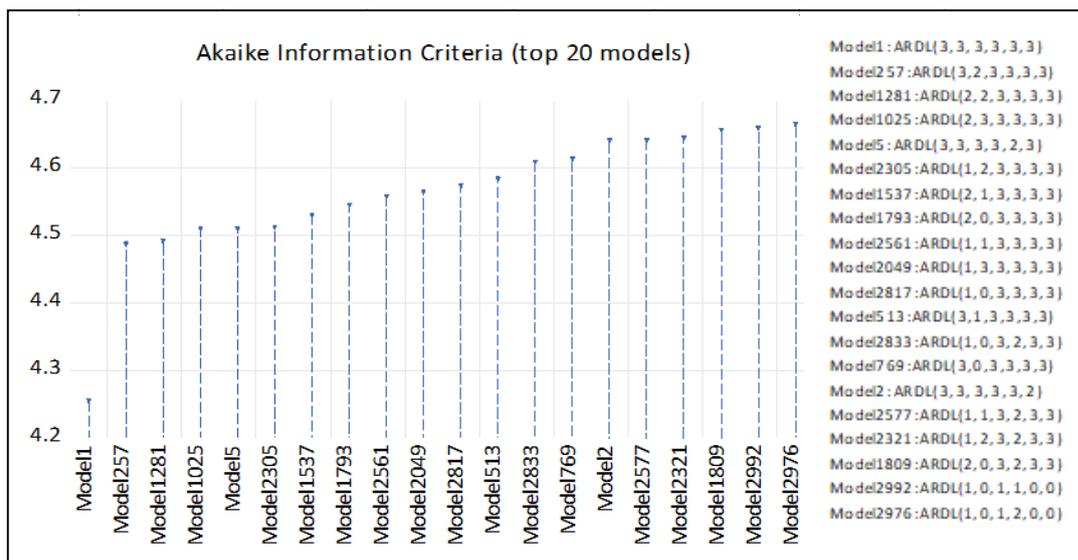
المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 12

باستخدام اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية الممثلة لمتغيرات الدراسة اختبار (ADF) واختبار (PP)، تماثلة نتائج الاختبارين بالنسبة لجميع المتغيرات، بينت النتائج أن السلاسل الزمنية لمتغيرات GDP-PC، OP، INF، FDI، REXO، EXP مستقرة عند الفروق الأولى (1) I، بما أن متغيرات الدراسة جميعها مستقرة عند (1) I هذا ما يسمح لنا بإجراء نموذج ARDL على الدراسة.

3-2-2- تحديد فترات الإبطاء المثلى للنموذج :

اعتماداً على معيار Akaike Criteria تم تحديد فترات الإبطاء المثلى من خلال أفضل 20 نموذج، والشكل الموالي يبين درجة التأخير المثلى (الشكل رقم 3).

الشكل رقم 3: نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 12

تبين من خلال الشكل البياني أعلاه أن النموذج (3, 3, 3, 0, 3) يمثل عدد الفترات المثلى لمتغيرات الدراسة، بناءً على أقل قيمة لمعيار AIC لنموذج الدراسة.

3-3-3- اختبار حدود التكامل المشترك لنموذج -ARDL bounds test-

نقوم بتطبيق اختبار الحدود من أجل التأكد من وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، بمقارنة F-statistic مع قيم $I(0)$ و $I(1)$ حيث:

- نقبل H_0 (عدم وجود تكامل مشترك) إذا كانت **F-statistic** أصغر من **F** الجدولية عند $I(0)$.
 - نقبل H_1 (وجود تكامل مشترك) إذا كانت **F-statistic** أكبر من **F** الجدولية عند $I(1)$.
- الجدول رقم 4: نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية الحدود لنموذج ARDL**

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic k	4.558545 5	10%	2.08	3
		5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15

Asymptotic:
n=1000

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 12

من خلال نتائج الجدول (4) نلاحظ أن قيمة **F** المحسوبة تقدر ب 4.55 وهي أكبر من قيمة الحد الأعلى $I(1)$ عند مستوى معنوية 5%، وعليه نقبل الفرضية H_1 أي وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

3-3-4- تقدير العلاقة الطويلة الأجل لنموذج ARDL:

بناء على علاقة التكامل المشترك يتم تحديد العلاقة الطويلة الأجل لأثر متغيرات: EX، EXP، FDI، INF، OP على معدل النمو الاقتصادي (الجدول رقم 5).

الجدول رقم 5: تقدير العلاقة طويلا الاجل لنموذج ARDL

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EX	-18.37446	23.08447	-0.795966	0.4429
EXP	-48.17676	113.7770	-0.423431	0.6801
FDI	449.5263	957.8267	0.469319	0.6480
INF	-7.240681	34.32713	-0.210932	0.8368
OP	53.52087	8.921563	5.999047	0.0001
C	2927.895	2685.738	1.090164	0.2989

$$EC = GDP_PC - (-18.3745*EX - 48.1768*EXP01 + 449.5263*FDI - 7.2407*INF + 53.5209*OP + 2927.8952)$$

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 12

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن جميع المتغيرات غير معنوية وليست لها تأثير على النمو الاقتصادي ماعدا سعر النفط الذي تبين انه معنوي، Prob أقل من 5%، ويأثر بشكل بالغ على النمو الاقتصادي، بحيث إذا زاد سعر النفط بنسبة 1% فإن النمو الاقتصادي في الجزائر يرتفع بنسبة تقدر ب 53.52% وهو تأثير كبير و إيجابي على المدى الطويل وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية نظرا لاعتماد الجزائر على الإيرادات النفطية بدرجة كبيرة وزيادة الانفاق الجاري في فترات ارتفاع أسعار النفط وتستخدم نسبة كبيرة من هذه المداويل النفطية في تعديل الميزانية التشغيلية، وتتبع الجزائر سياسة مالية توسعية (Dahmani et al, 2020)، غير أن متغير النفقات العامة لا يؤثر في النمو الاقتصادي في الجزائر. تعتمد سياسات الحكومة على الانفاق العام بشكل رئيسي على الاستهلاك الحالي بدلاً من الاستثمارات طويلة الأمد. قد يكون ذلك نتيجة لضغوط سياسية أو اجتماعية لتلبية احتياجات السكان الحالية، ولكنه قد يؤدي إلى تقليل الاستثمارات التي تساهم في تطوير البنية التحتية وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام، والاعتماد الكبير على المورد النفطي يؤكد علة المرض الهولندي الذي يعاني منه الاقتصاد الجزائري وتراجع القطاعات الأخرى كصناعات (شكوري، 2012)، حيث تعكس الوضعية الاقتصادية للجزائر عدم تأثر النمو الاقتصادي بالاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة الظروف الأمنية للبلاد في فترة تسعينات وعدم ملائمة المناخ الاستثماري للأجانب.

3-3-5- تقدير العلاقة القصيرة الأجل-ARDL Error Correction Regression-

من خلال نموذج تصحيح الخطأ يتم تقدير العلاقة القصيرة الأجل وتعبير عن المتغيرات التفسيرية بصيغة الفروق والتي تمكن من معرفة سرعة تكيف الاختلالات التي تحدث في الأجل القصير إلى التوازن في الأجل الطويل بحيث إذا كان معامل تصحيح الخطأ بإشارة سالبة مع احتمالية معنوية اقل من 5% يدل على أن هناك علاقة قصيرة الأجل.

الجدول رقم 6: تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل لنموذج ARDL

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EX)	-27.14001	3.321302	-8.171498	0.0000
D(EX(-1))	13.93777	3.688015	3.779207	0.0031
D(EXP)	2.555995	12.08750	0.211458	0.8364
D(EXP (-1))	3.000871	12.18057	0.246365	0.8099
D(EXP (-2))	-39.10055	12.44355	-3.142235	0.0094
D(FDI)	-101.4077	36.17616	-2.803164	0.0172
D(FDI(-1))	-143.2589	34.07504	-4.204217	0.0015
D(FDI(-2))	-85.70784	30.21612	-2.836494	0.0162
D(OP)	24.14779	1.271595	18.99016	0.0000
D(OP(-1))	-2.210568	1.415244	-1.561970	0.1466
D(OP(-2))	-2.900791	1.253238	-2.314638	0.0410
CoIntEq(-1)*	-0.150692	0.021458	-7.022476	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 12

تظهر النتائج أن سعر النفط له أثر سلبي على النمو الاقتصادي في المدى القصير، معامل المدى القصير لسعر النفط في التأخر الثاني 2.9- وهو ذو دلالة إحصائية عند 5%، وهذا يدل أنه عند زيادة سعر النفط ب 1% ينخفض النمو الاقتصادي ب 2.9، بينما ينخفض النمو الاقتصادي ب 85 % عند زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر ب 1% في المدى القصير وب 39% عند زيادة الانفاق الحكومي ب 1%، في حين 13.93 هي نسبة زيادة النمو الاقتصادي عند ارتفاع سعر الصرف الفعلي في الاجل القصير ب 1% وهي ذات دلالة إحصائية عند التأخر الأول وهذا يتوافق مع نتائج (بن يوب وآخرون) بوجود علاقة طردية بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي في الأجل القصير.

3-3-6- اختبارات جودة النموذج -Diagnostic and Stability Tests-

لغرض التحقق من صحة هذا النموذج وقدرته على التشخيص والتحليل الاقتصادي السليم، سنقوم بتنفيذ مجموعة من الاختبارات التالية نتائجها موضحة في الجداول:

✓ اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:

الجدول رقم 7: نتائج اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	2.247145	Prob. F(2,9)	0.1616
Obs*R-squared	9.658485	Prob. Chi-Square(2)	0.0080

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 12

باستعمال اختبار LM Test وباعتبار أن prob F قدرت ب 0.1616 وهي أكبر من 5%، نستنتج عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

✓ اختبار عدم ثبات التباين:

الجدول رقم 8: نتائج اختبار ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

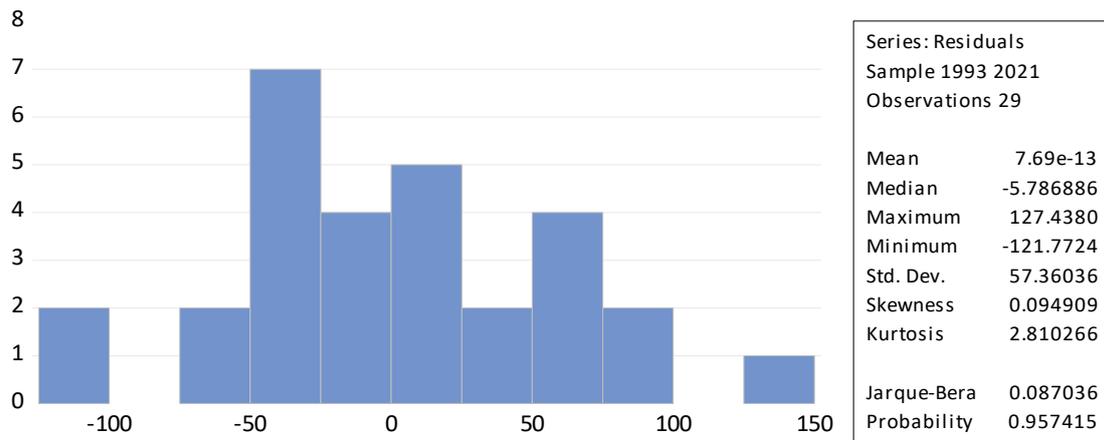
F-statistic	0.008942	Prob. F(1,26)	0.9254
Obs*R-squared	0.009626	Prob. Chi-Square(1)	0.9218

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 12

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة prob F تقدر ب 0.9254 وهي أكبر من 5%، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية بعدم ثبات التباين.

✓ اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

الشكل رقم 4: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

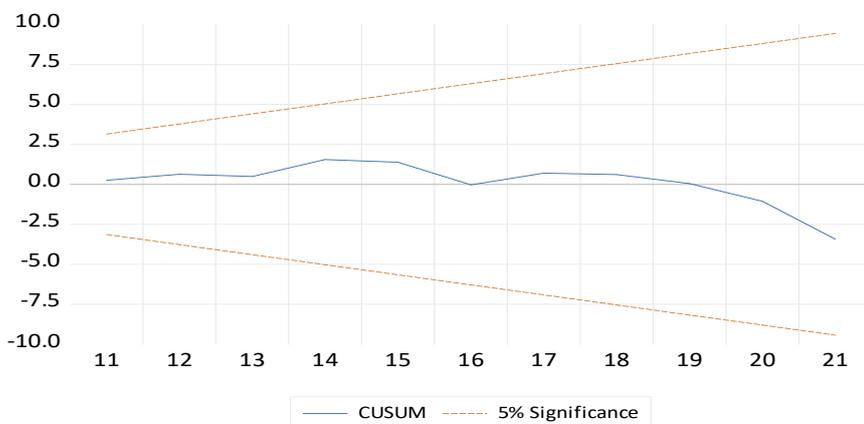


المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 12

للتأكد من شرط التوزيع الطبيعي نستخدم jarque-bera، بالنظر الى أن $\text{prob J-B} = 0.95$ وهي أكبر من 5% ومنه نستنتج أن النموذج يخضع للتوزيع الطبيعي.

✓ اختبار استقراره النموذج:

الشكل رقم 5: اختبار استقرارية النموذج



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 12

لاكتشاف وجود أي تغير هيكلي في المعلمات نستخدم اختبار CUSUM، من خلال الرسم البياني يتوضح أن القيم الاجمالية التراكمية تقع داخل الحدود الحرجة وبالتالي نقبل باستقراره النموذج.

الخلاصة:

تمثل عائدات النفط العمودي الفقري للدول المنتجة للنفط كدول شمال افريقيا من بينها الجزائر، لعقود من الزمن اعتمدت بلادنا على الارادات النفطية لإنعاش الاقتصاد الوطني، لكن تبقى هذه السلعة عرضت لتقلبات السوق الدولية والصدمات

والأزمات المتتالية، تهدف هذه الدراسة الى البحث في أثر الصدمات النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر كدلة مصدرة للنفط باستخدام بيانات سنوية من 1990-2021 بتطبيق منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL.

في الجانب النظري تم تطرق الى الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع بالإضافة الى أهم التطورات الأخيرة وتحديات النمو الاقتصادي ودور سياسات التنوع الاقتصادي للتخفيف من حدة صدمات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري.

من خلال الجانب التطبيقي أظهرت نتائج اختبار الاستقرارية لاختبار Dickey-Fuller (ADF) و Phillips Perron (PP) أن السلاسل الزمنية للمتغيرات المستعملة في النموذج متكاملة من الدرجة الاولى (I(1) ما يسمح لنا بتطبيق منهج التكامل المشترك باستعمال نموذج ARDL، أظهرت نتائج التقدير على المدى الطويل أن سعر النفط OP له تأثير كبير وإيجابي على النمو الاقتصادي، حيث أن زيادة 1% في سعر النفط تؤدي الى ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ب 53.52% على المدى الطويل، هذا ما يتوافق مع الواقع الاقتصادي للبلاد ويرتبط بالاعتماد الكبير للجزائر على إيرادات النفط وزيادة الإنفاق في فترات ارتفاع أسعار النفط. يتم استخدام جزء كبير من هذه الإيرادات النفطية في تعديل الميزانية التشغيلية، وتتبع الجزائر سياسة مالية توسعية في حين لا يتبين وجود تأثير معنوي للمتغيرات الأخرى مثل الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف والتضخم والإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر. يعتمد سياسات الحكومة بشكل رئيسي على الإنفاق العام في الاستهلاك الحالي بدلاً من الاستثمارات طويلة الأمد، وقد يكون ذلك نتيجة للضغوط السياسية أو الاجتماعية لتلبية الاحتياجات الحالية للمواطنين. ومع ذلك، يجب أن يتمتع الاستثمار بدور هام في تطوير البنية التحتية وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام، فالاعتماد الكبير على القطاع النفطي يؤكد وجود "المرض الهولندي" في الاقتصاد الجزائري وتراجع القطاعات الأخرى مثل الصناعة. علاوة على ذلك، يبدو أن الظروف الأمنية في فترة التسعينات وعدم ملائمة المناخ الاستثماري للأجانب عوامل ساهمت في عدم تأثير هذا المتغير على النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

من خلال نموذج تصحيح الخطأ تم تقدير العلاقة القصيرة الاجل لمتغيرات الدراسة أوضحت النتائج أن حد تصحيح الخطأ $(\text{cointEq}(-1) = -0.1506)$ وهو سالب ومعنوي عند 5% وهي نتيجة مقبولة نظريا وهذا يعكس وجود علاقة توازنه قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة باتجاه التوازن في الأجل الطويل، أي أن 15.06% من الأخطاء التي يمكن أن تقع في الأجل القصير يمكن تصحيحها في الأجل الطويل، تظهر نتائج المدى القصير أن الاستثمار الأجنبي المباشر والنفقات العامة لهما أثر سلبي كبير على النمو الاقتصادي، حيث ينخفض النمو الاقتصادي ب 85% و 39% عند زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر والنفقات العامة على التوالي ب 1% عند مستوى معنوية 5%، أيضا ينخفض النمو الاقتصادي ب 2.9% عند زيادة سعر النفط ب 1% وهي متعاكسة مع المدى الطويل يفسر ذلك بتوجيه الإيرادات النفطية عند ارتفاع أسعار النفط عن طريق الانفاق الحكومي الى الاستثمار الأجنبي المباشر يتسبب ذلك في زيادة التكاليف ويمكن أن يقلل ذلك من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على المدى القصير حيث قامت الجزائر ابتداء من 1990 بعدة إصلاحات اقتصادية كتحريم النظام المصرفي لتشجيع الاستثمار غير أن بيئة الاستثمار غير جذابة كما ذكرنا سابقا، المتغير الذي يَأثر بالإيجاب هو سعر الصرف الفعلي، يزيد النمو الاقتصادي ب 13.93 عند زيادته ب 1% بمعنى أن ارتفاع سعر النفط يؤدي إلى نمو اقتصادي قصير الأمد، ولذلك ينبغي على الدولة تعزيز الإنتاج المحلي والصادرات، وتقليل الواردات لتحقيق فائض في الميزان التجاري. هذا يساهم في زيادة قيمة العملة المحلية وتجنب تخفيضها.

يمكننا اقتراح بعض التوصيات في إطار نتائجنا:

يطلب من السلطات المسؤولة العمل على تحسين بيئة الاستثمار مثلا من خلال سن قوانين تجذب المستثمر الأجنبي ودعم القطاع الخاص في مجالات نشاط جديدة لأحداث التنويع الاقتصادي والخروج من دائرة الاعتماد على المورد النفطي خاصة ضمن آخر التطورات التي تطرقنا إليها وقانون الاستثمار الجديد، تحسين الحوكمة وتفعيل الرقابة لتقليل من الفساد في القطاع العام وتحسين كفاءة الانفاق الاجتماعي بمعايير مضبوطة.

الهوامش والمراجع:

1. المراجع باللغة العربية:

- 1- البنك الدولي . (2021). تقرير البنك الدولي :الأفاق الاقتصادية. الجزائر.
- 2- البنك الدولي . (2022). تقرير البنك الدولي :الأفاق الاقتصادية. الجزائر. تم الاسترداد من <https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/overview>
- 3- البنك الدولي . (يناير 2022). تقرير رصد الوضع الاقتصادي للجزائر. تم الاسترداد من <https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/overview>
- 4- سيدي مُجد شكوري. (2012). وفرة الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري (اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، تلمسان : جامعة أبو بكر بلقايد .

2. المراجع باللغة الأجنبية:

- 1- Elneel, F. A., & AlMulhim, A. F. (2022). The Effect of Oil Price Shocks on Saudi Arabia's Economic Growth in the Light of Vision 2030 “A Combination of VECM and ARDL Models. *Journal of the Knowledge Economy*, vol:13, pp. :3401–3423. doi:https://doi.org/10.1007/s13132-021-00841-7
- 2- Faqe Mahmood , H. O., Ali, M. A., & Ali, Z. J. (2023). Forecasting Performance In Iraqi Stock Exchange For The Oil Price Throw The GM (1,2) Model And The Impacts On Economic Growth. *3C Empresa. Investigación y pensamiento crítico*, 12(1), pp. 311-322. doi: https://doi.org/10.17993/3cemp.2023.120151.311-322
- 3- Miamo, C. W., & Achuo, E. D. (2022). Can the resource curse be avoided? An empirical examination of the nexus between crude oil price and economic growth. *SN Business & Economics*, 2(5), pp. 1-23. doi:https://doi.org/10.1007/s43546-021-00179-x
- 4- ADAM, A., & USMAN, H. H. (2022). DOES OIL PRICE AND PRODUCTION INFLUENCE ECONOMIC GROWTH? EVIDENCE FROM NIGERIA. *Journal of Economics and Allied Research*, Vol. 7(Issue. 2).
- 5- Babuga, U. T., & Naseem, N. M. (2022). Oil Price Change and Economic Growth: Evidence from Net Sub-Saharan Africa Oil Exporting Countries. *International Journal of Energy Economics and Policy*, vol:12 (Issue:2), pp. 369-378. doi:doi:10.32479/ijeep.12932.
- 6- Ikechi, K. S., & Anthony, N. (2020). Global Oil Price Shocks and Effects on Economic Growth: An Econometric Investigation of Nigeria. *International Journal of Innovation and Economic Development*, vol. 6(issue 4), pp. P 7-25. doi:DOI: 10.18775/ijied.1849-7551-7020.2015.64.2001

- 7- Kriskkumar, K., Naseem, N. A., & Azman-Saini, W. (2022). Investigating the Asymmetric Effect of Oil Price on the Economic Growth in Malaysia: Applying Augmented ARDL and Nonlinear ARDL Techniques. *SAGE Open*, 1(17). doi:https://doi.org/10.1177/21582440221079936
- 8- Olayungbo, d., & Umechukwu, C. (2022). Asymmetric oil price shocks and the economies of selected oil-exporting African countries: a global VAR approach. *Economic Change and Restructuring*, 55, pp. 2137–2170. doi:https://doi.org/10.1007/s10644-022-09382-8
- 9- Rodríguez-Benavides et al, D. (2022). Modeling oil price uncertainty effects on economic growth in Mexico: a sector-level analysis. *Environmental Science and Pollution Research*, 29, pp. 73987–74002. doi:https://doi.org/10.1007/s11356-022-20711-2
- 10- Ali, S., Murshed, S. M., & Papyrakis, E. (2023). Oil, export diversification and economic growth in Sudan: evidence from a VAR model. *Mineral Economics*, 36, pp. 77–96. doi:https://doi.org/10.1007/s13563-022-00310-w
- 11- Benramdane, A. (2017). Oil price volatility and economic growth in Algeria. *Energy Sources*, Vol 12, pp. p338-343. doi:http://dx.doi.org/10.1080/15567249.2015.1128015
- 12- Dahmani et al, M. (2020). ASYMMETRIC RESPONSES OF OIL PRICE SHOCKS ON ECONOMIC GROWTH IN ALGERIA: AN EMPIRICAL ANALYSIS THROUGH NARDL APPROACH. *Energy Economics Letters*, Vol. 7(No. 2), pp. p74-93. doi:DOI: 10.18488/journal.82.2020.72.74.93
- 13 FMI. (2018). *IMF Executive Board Concludes 2018 Article IV Consultation with Algeria*. Washington.
- 14- Fonds monétaire international. (2023). *CONSULTATIONS Rapport du FMI:CONSULTATIONS DE 2022 AU TITRE DE L'ARTICLE IV -COMMUNIQUÉ DE PRESSE ET RAPPORT DES SERVICES DU FMI. ALGÉRIE*. Récupéré sur file:///C:/Users/ra/Downloads/1DZAF2023001.pdf
- 15- Lacheheb, M., & Sirag, A. (2019). Oil price and inflation in Algeria: A nonlinear ARDL approach. *The Quarterly Review of Economics and Finance*, 73, pp. 217–222. doi:https://doi.org/10.1016/j.qref.2018.12.003